تحقيقا لمقولة (جدة غير)

عروس البحر تحتضن الاستثمار بين ذراعيها

إعداد - إبراهيم عبد الغفار

تعتبر المملكة العربية السعودية من أكبر بلدان مجلس التعاون الخليجي العربي وهي في الوقت نفسه تعتبر أوسع اسواقه حيث تعد مدينة جدة العاصمة التجارية للملكة لتميز موقعها الجغرافي ووقوعها على الساحل الغربي للمملكة كما تشغل مركز قلب المنطقة ما يجعلها المركز الرئيسي للتجارة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث لا تبعد عنها جميع عواصم دول هذه المنطقة أكثر من ساعتين بالطائرة.

قبلة الاستثمار:

يعيش في هذه المدينة العصرية الممتدة على شواطئ البحر الأحمر أكثر من ثلاثة ملايين نسمة، كما أن جدة العالمية غنية ومزدهرة تتوافر فيها مرافق عالمية تتسم بالفخامة والجمال وذات الثقل الاقتصادي الكبير ، ودائما ما يلجأ اليها رجال الأعمال والمستثمرون سواءا كانوا كباراً وصغاراً ليجدوا فيها مطلبهم للعمل بنجاح وبمساعدات وتسهيلات من الجهات المختصة سواءا كانت الغرفة التجارية الصناعية او امانة جدة اللتان تقدمان التعاون لمختلف الفئات

تنمية وتطور:

رشحت جدة من قبل لتحتل الصدارة من بين ٢٧ مدينة في العالم هي الأكثر قوة اقتصادياً وسياحياً ورفاهية في المعيشة على مستوى المدن الخليجية ومنطقة الشرق الأوسط سيما وانها تعد مدينة المهرجانات والفعاليات بالمملكة طوال العام ، وما يثبت أن جدة قوة اقتصادية وسياحية رؤية العديد من المستثمرين المحليين والأجانب بجانب عدد من المسؤولين بأن عروس البحر تلك ذات قوة تأثير اقتصادي كبير استطاعت في كل المراحل جذب الزوار والمستثمرين لعقد صفقات استثمارية لإنشاء كبرى المشاريع ، وما يدل على ذلك الكم الهائل من التطور الذي تشهده جدة هو العمل بفاعلية واحترافية تسبقها الشفافة والمهنية وقد تبدو أن هذه الثوابت هي من انطلقت بجدة إنسانا ومكانا نحو المكانة العالمية اللائقة بها حتى باتت أنموذجا يقتدى به في التنمية والتطوير.

تنامي المشاريع :

تشهد جدة في كل عام انشاء العديد من المشاريع الإستثمارية الكبيرة بجانب أنها تشهد حالياً تنفيذ مشاريع كبيرة سوف تسهم في الارتقاء بها وتشمل المشاريع إنشاء طرق وكباري وجسور وأنفاق وتحسين مرافق المدينة كما أن آخر احصائية قدرت المشاريع التي يجري تنفيذها على أرض الواقع بمدينة جدة بنحو ٦٦ مليار دولار وهذه فقط في القطاعات الحكومية مما يساهم بشكل فاعل في دعم الخدمات والتنمية الاقتصادية في المدينة ، كما أن غرفة جدة أعدت من قبل مدينتها من أفضل الأسواق العربية للاستثمار نظير ما تتميز به من المزايا فيما يخص الأمن والاستقرار الاقتصادي، وهو الأمر الذي دفع بنحو ٧٥٠٠ مستثمر ومستثمرة للضخ باستثماراتهم في المدن السعودية ونالت جدة الحصة الأكبر من هذه الاستثمارات، وأبرز ما يعكس ذلك وجود الكثير من الخطوات التطويرية للاستثمار الأجنبي مثل إنشاء قاعدة بيانات ومعلومات مفصلة للمستثمرين الأجانب في جدة خصوصا والمملكة بشكل عام، وتصميم موقع إلكتروني خاص بلجنة الاستثمار الأجنبي.

روافد اقتصادية:

لا شك أن مدينة جدة لم تكتف بالمشاريع القائمة حاليا فالناظر اليها يجد أنها تعمل بتواصل على تنويع مصادر دخلها الاقتصادي ولكن ثمة دراسات اقتصادية رأت سابقاً أن جدة تحتاج إلى ما يقرب من ٩٥٣ ألف وحدة سكنية في غضون العشرين عاما المقبلة وذلك حسب الدراسات والإحصاءات الموجودة لدى الأمانة بجدة والتي تشير الى أن العديد من التقارير الدولية تؤكد أن الاستثمارات الذكية وعلى رأسها تلك الموجهة إلى القطاع السياحي تشكل أحد أبرز مكامن قوة جدة الاقتصادية، وتشكل الاستثمارات في مشاريع في قطاعات السياحة والترفيه والثقافة والاقتصاد أبرز العوامل التي سيكون لها تأثير بعيد المدى في الاقتصاد سيما أن مهرجانات جدة للتسوق والترفيه تعتبر رافدا مهما من روافد الاقتصاد الوطني أبراج عملاقة:

تشكل منطقة الكورنيش في جدة أهمية كبيرة بالنسبة للجهات المختصة باعتبارها منطقة سياحية واستثمارية تجذب العديد من السواح ورجال الأعمال ، ولا شك بأن هذه القطاعات المهمة تعود بالمنفعة الاقتصادية لجدة ولهذا تشهد مناطق الكورنيش في جدة حركة إنشاءات عديدة من ناطحات السحاب والأبراج العملاقة والفخمة في حركة غير مسبوقة، حيث تعتزم شركات الاستثمار إقامة عدة أبراج تبلغ استثماراتها أكثر من ٤٦ مليار ريال بعضها قيد الإنشاء الآن وبعضها في طور الإعداد ، اضافة الى ذلك فإن جدة تشهد بناء أطول ناطحة سحاب في العالم وهو جزء من مجمع يضم فندقاً وشققاً سكنية فاخرة ومجمعاً تجارياً كبيراً، حيث سيتكون من ٢٠٠ طابق، ١٦٠ منها لأغراض السكن وسيتفوق على الأبراج المشهورة عالمياً هذا فضلا عن ميناء جدة الاسلامي الذي يعتبر من أكبر الموانئ في المنطقة ويحتل موقعاً نموذجياً لمناولة حركة الترانزيت والمسافنة وهو على مقربة من مسارات خطوط الملاحة المارة عبر البحر الأحمر.

السعودية تتجاوز روسيا في انتاج النفط

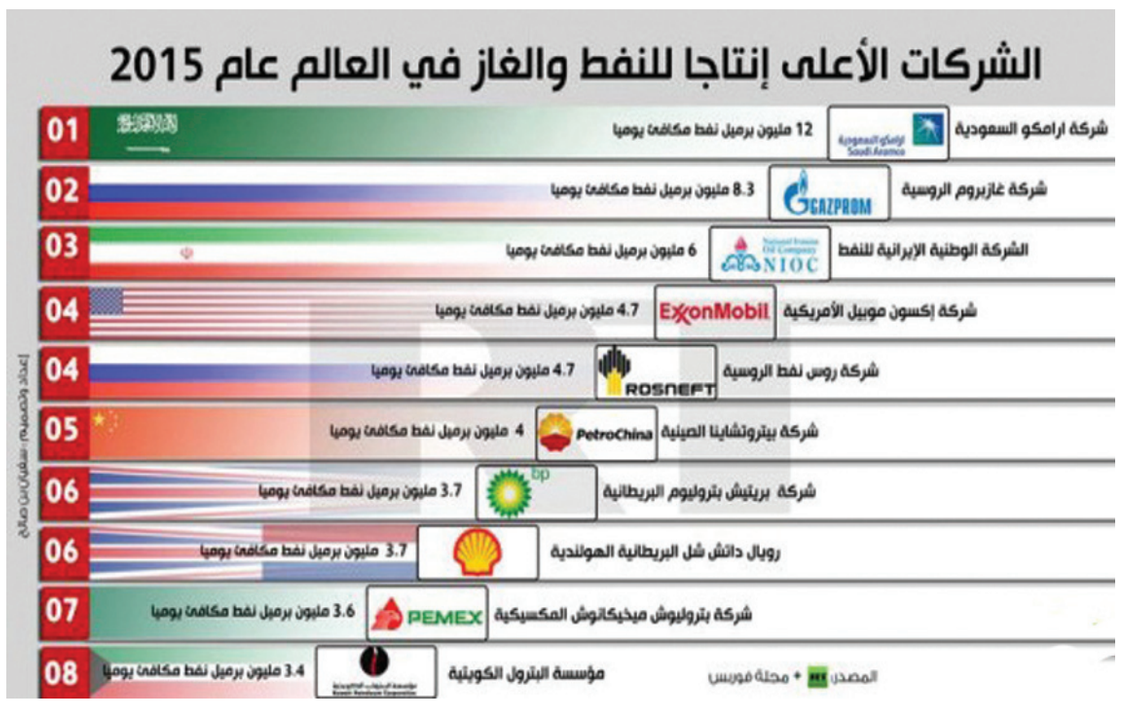

الرياض - البلاد

كشفت بيانات إحصائية أن السعودية تجاوزت روسيا بإنتاج النفط الخام، بعد أن بلغ إنتاج المملكة، في يونيو/ حزيران، ١٠,٣٠٨ مليون برميل، يوميا، في حين انتجت روسيا ١٠,١٣٦ مليون برميل يوميا.

وبلغ إنتاج الدول الأعضاء في منظمة "أوبك" بما فيها السعودية، في يونيو/ حزيران الماضي، ما مقداره ٣٢,٨٥٨ مليون برميل يوميا، انتجت منها العراق، ثالث أكبر منتج في المنظمة، ٤,٢١٧ مليون برميل يوميا.

كما أشارت بيانات هيئة الاحصاء الروسية إلى أن إنتاج روسيا من النفط الخام، بما في ذلك مكثفات الغاز، بلغ في الأشهر الست الأولى من العام الجاري ٢٧٢,٣ مليون طن. وهذا الرقم، أعلى بنسبة ٢,٩٪ مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي.

الذهب يتخلى عن مكاسبه والدولار يرتفع

عواصم- وكالات

تخلى الذهب عن مكاسبه، بينما ارتفع الدولار وهبطت الأسهم الأميركية مع محاولة المستثمرين فك شفرة توقيت زيادة في أسعار الفائدة الأميركية في أعقاب تعليقات من جانيت يلين رئيسة مجلس الاحتياطي الاتحادي ومسؤولين آخرين بالبنك المركزي الأميركي.

وفي كلمتها التي انتظرتها الأسواق في شغف قالت يلين إن المبررات لرفع الفائدة الأميركية زادت في الاشهر القليلة الماضية.

وقفز سعر الذهب في المعاملات الفورية ١,٥ بالمئة إلى ١٣٤١,٦٠ دولار للأوقية (الأونصة) بينما انخفض مؤشر الدولار ٠,٦ بالمئة عقب كلمة يلين. لكن المعدن النفيس تخلى في وقت لاحق عن جميع مكاسبه وصعدت العملة الخضراء ٠,٧ بالمئة بعد أن أشار ستانلي فيشر نائب رئيسة مجلس الاحتياطي إلى أن زيادات للفائدة من المنتظر أن تحدث هذا العام.

وفي نهاية جلسة التداول في سوق نيويورك استقر سعر الذهب في المعاملات الفورية عند ١٣٢١,٠٠ دولارا للأوقية، منهيا الاسبوع على خسائر قدرها ١,٥ بالمئة بعد أسبوعين متتاليين من المكاسب.

وسجلت العقود الأميركية للذهب تسليم ديسمبر كانون الاول ١٣٢٥,٩٠ دولار للأوقية عند التسوية مرتفعة ٠,١ بالمئة.

ومن بين المعادن النفيسة الأخرى صعد سعر الفضة في المعاملات الفورية ٠,٨٥ بالمئة إلى ١٨,٦٥ دولار للأوقية بعد أن هوى يوم الخميس إلى أدنى مستوى في ثمانية أسابيع عند ١٨,٤٦ دولار.

وارتفع البلاتين ٠,١٩ بالمئة إلى ١٠٧٠,٥٠ دولار للأوقية بعد أن هبط في وقت سابق من الجلسة إلى أدنى مستوى في سبعة أسابيع ونصف عند١٠٥٧ دولارا. وزاد البلاديوم ٠,٢٩ بالمئة إلى ٦٨٥,٧٢ دولار للأوقية.

شبح التقشف يلاحق الحكومة الجديدة في تونس

البلاد - وكالات

منح البرلمان التونسي الثقة لحكومة رئيس الوزراء يوسف الشاهد الذي حذر من أن بلاده ستضطر إلى تبني برنامج تقشف في العام القادم يتضمن تسريح الآلاف من موظفي القطاع العام وفرض ضرائب جديدة إذا لم تستطع التغلب على صعوباتها الاقتصادية.

وتكافح تونس منذ انتفاضة ٢٠١١ لإنعاش الاقتصاد المتعثر الذي تحاصره المشاكل رغم الإشادة الواسعة بمسار الانتقال الديمقراطي الناجح.

وقال الشاهد أمام البرلمان "إذا استمر الوضع هكذا سنكون مجبرين في ٢٠١٧ على اتباع سياسة تقشف وتسريح آلاف الموظفين وزيادة الضرائب وخفض الإنفاق".

وتواجه تونس صعوبات مع انخفاض إيرادات السياحة بعد الهجومين الكبيرين اللذين استهدفا سائحين أجانب العام الماضي، بما أضر بواحد من القطاعات الرئيسية في البلاد.

وقال رئيس الوزراء إن إضرابات قطاع الفوسفات وتراجع عائدات السياحة سيؤديان لخفض توقعات النمو لعام ٢٠١٦ إلى ١,٥ بالمئة على أقصى تقدير من ٢,٥ بالمئة كانت متوقعة لهذا العام ، منوها الى أن إنتاج الفوسفات تراجع في السنوات الخمس الأخيرة بنسبة ٦٠ بالمئة، بينما ارتفعت كتلة الأجور إلى ١٣,٤ مليار دينار (٦,١٢ مليار دولار) حاليا من ٦,٧ مليار دينار في ٢٠١٠.

وشدد الشاهد على أن حكومته ستتعامل بصرامة مع الإضرابات غير القانونية، مضيفا "من اليوم لن نسمح بتوقف الإنتاج في أي مصنع، وسنكون حازمين في التصدي للإضرابات والاعتصامات غير القانونية" ، مشيرا الى أن تراجع الإنتاج والإضرابات وتضرر قطاع السياحة كلها عوامل أثرت سلبا على الموازنة، بما سيرفع العجز بواقع ٢,٩ مليار دينار، ليصل إجماليه إلى ٦,٥ مليار دينار في ٢٠١٦.

ونتيجة للعجز المستمر في الميزانية بسبب زيادة الضغوط، ارتفعت مديونية تونس إلى ٦٠ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي في ٢٠١٦ بزيادة ٢١ نقطة مئوية عن مستواها في ٢٠١٠.

ومن المتوقع أن تواجه تونس فترة صعبة مع استعدادها لسداد مدفوعات خدمة دين بنحو ٣ مليارات دولار في ٢٠١٧، ما دفع محافظ البنك المركزي لتأكيد حاجة بلاده لزيادة الاقتراض الخارجي العام المقبل استجابة للضغوط المتزايدة، كما تحتاج تونس إلى ٤٥٠ مليون دولار شهريا لصرف رواتب القطاع العام.